الجمهورية العربية السورية

Syrian Arab Republic

بـــــيـان

الســـــــفيـر مـيــلاد عــطيـــة

المندوب الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

رئيس وفد الجمهورية العربية السورية

أمام الدورة المائة وأربعة للمجلس التنفيذي

10 -13 تشرين الأول 2023

H.E Ambassador Milad ATIEH
Permanent Representative of Syrian Arab Republic
To the OPCW

10-13 October 2023

الرجـاء المراجعة أثنـاء الإلقـاء

السيد الرئيس،

في البداية، أتقدم إلى سعادة السفير لوسيان فاتو، المندوب الدائم لـ رومانيا لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بالتنميات له بالنجاح في إدارة أعمال هذه الدورة.

ينضم وفدي إلى بيان دول حركة عدم الانحياز والصين الأطراف في الاتفاقية، الذي ألقاه نيابةً عنها ممثل جمهورية أذربيجان في هذه الدورة.

السيد الرئيس،

نُعيد التأكيد مرة أخرى بأن بعض الدول الغربية ما زالت تعمل على إقحام هذه المنظمة الفنية مجدداً بقضايا جيوسياسية وأمنية ذات طابع إقليمي ودولي، ويبرز ذلك جلياً باستخدام تلك الدول لاجتماعات أجهزة صنع السياسات في المنظمة منصة لتوجيه اتهامات باطلة للاتحاد الروسي فيما يتصل بالعملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا. في هذا السياق، تؤيد سورية حق روسيا في الدفاع عن نفسها وحماية أمنها القومي رداً على السياسات الغربية العدوانية. إن موقف سورية المؤيد للعملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا كان وسيبقى قائماً على اعتبارات ومبادئ سياسية وأخلاقية وقانونية راسخة.

السيد الرئيس،

لقد انضمت الجمهورية العربية السورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية بتاريخ /14/ تشرين الأول 2013، انطلاقاً من إيمانها الراسخ بضرورة التخلص من أحد أخطر أنواع أسلحة الدمار الشامل، وكان قراراً سيادياً سورياً خالصاً، ولرفضها القاطع استخدام الأسلحة الكيميائية لأسباب أخلاقية وإنسانية، ولذلك بذلت قصارى جهدها وعملت بكل جد والتزام ومصداقية وشفافية على تنفيذ كل ما يترتب عليها من التزامات بموجب عملية الانضمام هذه، خلال وقت قياسي، رغم الجداول الزمنية الصارمة التي فرضتها المنظمة والأوضاع الصعبة للغاية، التي مرت بها سورية نتيجة الحرب التي فُرِضت عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من دول غربية ومجموعات إرهابية. وطيلة السنوات العشر المنصرمة، انجزت سورية كل ما هو مطلوب منها. وتعاونت بشكل كامل مع الأمانة الفنية للمنظمة وفرقها. وبالتالي يمكننا القول بأنه

تم الانتهاء من البرنامج الكيميائي السوري بالكامل، وهذا ثابت في تقارير الأمانة الفنية والمدير العام للمنظمة، التي تؤكد بأنه تم تدمير جميع المواد الكيميائية التي أعلنت عنها الجمهورية العربية السورية والتي رُحّلت من أراضيها عام 2014. كما تحقّقت الأمانة الفنية من تدمير جميع مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية الـ27 التي أعلنت عنها الجمهورية العربية السورية.

السيد الرئيس

لقد تحولت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فيما يخص الملف الكيميائي السوري، من منظمة فنية لها أهداف سامية إلى أداة في لعبة جيوسياسية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، حيث ابتعدت المنظمة عن المهنية والأهداف التي أُنشأت من أجلها، وتعيش المنظمة، في الوقت الحاضر، حالة من الانقسام غير المسبوق يهدد مستقبلها. فقد واجهت الجمهورية العربية السورية حملة غير مسبوقة تاريخياً من التشكيك والاتهامات الباطلة بعدم التعاون مع المنظمة وأمانتها الفنية. إن سلوك تلك الدول يتناقض بشكلٍ صارخ مع نصوص الاتفاقية، ومع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ويندرج هذا النهج الغربي المُدمرّ في إطار توظيف منظمتنا وما تبقى من الجوانب الفنية في الملف الكيميائي السوري لخدمة أغراضها السياسية العدائية ضد سورية، واستخدام هذا الملف كوسيلة للتدخل العسكري وتبرير العدوان المتكرر على الأراضي السورية، وتبرير أي عدوان تُخطط له الدول الغربية ضد سورية مستقبلاً. فقد عانت المنظمة منذ عام 2018 من انحراف خطير في عملها، نتيجة محاولات الدول الغربية فرض قرارات تخالف ما تنص عليه الاتفاقية، مما أدى إلى حالة من الاستقطاب والانقسامات الحادة لم تشهدها من قبل.

السيد الرئيس،

تُقرّ الأمانة الفنية للمنظمة في مذكرة لها صدرت بتاريخ /27/ أيلول 2023 بأن سورية زودتها بأكثر من /200/ رسالة عن محاولات الإرهابيين التحضير لفبركة حوادث استخدام للمواد السامة كأسلحة لاتهام الحكومة السورية بها. وما تأسف له الجمهورية العربية السورية هو التجاهل المُتعمّد وإهمال كل ما قدمته سورية من معلومات وأدلة عن امتلاك الإرهابيين في سورية للأسلحة الكيميائية واستخدامهم لها في أكثر من حادثة وقعت بحق المدنيين السوريين وعناصر

الجيش العربي السوري. بتعليمات من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتركيا وبعض الدول الغربية الأخرى، وفوق كل ذلك، تقول الأمانة الفنية في تقريرها بأنه لم تظهر قط مثل هذه الصلة بين محتوى هذه المذكرات السورية وتحقيقات الأمانة.

وفي هذا السياق، تتجاهل الأمانة الفنية للمنظمة، بوصفها منظمة دولية، كل التقارير الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، وتلك التي تُقدمها اللجان والفرق المتخصصة إلى مجلس الأمن، والتي تؤكد جميعها بأن المجموعات المدرجة على قوائم مجلس الأمن ككيانات إرهابية، مثل تنظيم هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) وتنظيم ما يسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، قد تمكنت من امتلاك أسلحة متطورة، ومنظومات جوية استخدمها الإرهابيون في مناسبات متعددة بما في ذلك الأسلحة الكيميائية، وكانت تُنظم استخدام الأسلحة الكيميائية وتشجع عليها،

وتقوم بتصنيع وإنتاج صواريخ وقذائف هاون كيميائية، بالإضافة إلى تطوير واختبار وتسليح ونشر مجموعة من العوامل الكيميائية. وخير مثال على ذلك، ما قامت به المجموعات الإرهابية مؤخراً من استهداف أحد الكليات العسكرية في سورية، بطائرات مُسيرة، يوم /5/ تشرين الأول 2023، أثناء حفل تخرج الطلاب الضباط فيها، والذي راح ضحيته مئات من المواطنين الأبرياء بين شهيد وجريح، معظمهم من النساء والأطفال. ونؤكد بأن هذه الجريمة الإرهابية البشعة الجبانة ما كان لها أن تحصل لولا أوامر وتوجيهات الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وغيرهم من الدول الغربية الأخرى التي ما تزال تقدم كل أشكال الدعم والتمويل والتسليح والتدريب، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية للإرهابيين المتواجدين على الأراضي السورية، والتغطية على جرائمهم، وقد شجّع هذا النهج الغربي أولئك الإرهابيين على ارتكاب المزيد من الجرائم البشعة بحق المواطنين السوريين، بما في ذلك الاستمرار بالتحضير لاستخدام مواد سامة كأسلحة، لاتهام سورية بها. وبهذه المناسبة، تُحذر الجمهورية العربية السورية من إمكانية تحميل الإرهابيين لتلك الطائرات المُسيرة المتطورة بأسلحة كيميائية، وبالتالي، فإن خطر امتلاك واستخدام الإرهابيين للأسلحة الكيميائية يهدد الأبرياء في مناطق أخرى من العالم.

تؤكد الجمهورية العربية السورية مجدداً رفضها القاطع استخدام الأسلحة الكيميائية من أي جهة كانت، وفي أي زمان أو مكان، وتؤكد أنها لم ولن تستخدم تلك الأسلحة لأنها لا تمتلكها أصلاً.

السيد الرئيس،

لقد عبّرت سورية عن موقفها الواضح، في أكثر مناسبة، بأنها معنية بوجود فرق تحقيق تتبع للمنظمة، على أن تكون فرق غير متحيزة ونزيهة وتعمل بمهنية بعيداً عن التسييس، وأن لا تتحول إلى أداة سياسية لتحقيق أهداف الدول الغربية المعروفة بمواقفها المعادية لسورية منذ عام 2011 وحتى الآن. إلا أن الواقع كان عكس ذلك تماماً. وبناء عليه، تُطالب الجمهورية العربية السورية الأمانة الفنية بعدم الانصياع إلى الضغوط التي تمارسها الدول الغربية، وأن تقوم بأداء المهام الموكلة إليها كما تنص الاتفاقية. وبهذه المناسبة، تُعيد الجمهورية العربية السورية التأكيد على موقفها الثابت من " فريق التحقيق وتحديد الهوية" منقوص الشرعية، الذي أُعطي ولاية تخالف نصوص الاتفاقية، ولهذا فإن سورية، إلى جانب دول أخرى، لا تعترف بشرعية هذا الفريق وعمله وترفضُ أية مخرجات صدرت أو تلك التي ستصدر عنه مستقبلاً، انطلاقاً من احترامها وتقيدها والتزامها بنصوص اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

السيد الرئيس،

تؤكد سورية على أن تحقيق عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية يمثل خطوة مهمة جداً في ضمان إقامة نظام عالمي فعال ضد الأسلحة الكيميائية. إلا أن هذا الأمر لن يتحقق من دون إلزام إسرائيل بالانضمام إلى الاتفاقية ووضع أسلحتها النووية والكيميائية والبيولوجية تحت الرقابة الدولية.

وفي هذا السياق، تُشير الجمهورية العربية السورية إلى أن ممارسات الأمانة الفنية مع الدول التي تنضم لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وخاصة في الظروف الراهنة، لا تُشجّع على تحقيق عالمية الاتفاقية. والدول التي تمتلك السلاح الكيميائي، مثل إسرائيل، حيث لا أحد يناقش

تهديدها للأمن والسلم في المنطقة والعالم. أما الدول التي تنضم إلى الاتفاقية، مثل سورية، فيتم التعامل معها بطريقة لا تنسجم مع الحد الأدنى من التفهم والإيجابية.

السيد الرئيس

تدعو سورية إلى التعاون الدولي لمواجهة القيود غير الشرعية التي فرضتها بعض الدول المعروفة على نقل التكنولوجيا العلمية للأغراض السلمية إلى الدول النامية، وإخضاعها لإجراءات أحادية قسرية غير شرعية ضد بعض الدول الأخرى، بهدف منعها من تحقيق التنمية الاقتصادية والعلمية لشعوبها، ومنعها من استخدام الكيمياء للأغراض السلمية في مخالفة صريحة لأحكام الاتفاقية وللقانون الدولي. وفي هذا السياق، ترفض سورية رفضاً قاطعاً الإجراءات القسرية أحادية الجانب، التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية ضد سورية في انتهاك صريح وفاضح لأحكام المادة الحادية عشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وتطالب سورية تلك الدول بالتوقف عن هذه السياسة غير الأخلاقية وغير الإنسانية.

أشكركم، وأرجو اعتبار هذا البيان وثيقة رسمية من وثائق الدورة الرابعة بعد المائة للمجلس التنفيذي، ونشره على الموقعين العام وكاتاليست لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية .